

# بيع الإنسان ما ليس عنده دراسة تأصيلية وتطبيقات معاصرة

إعداد

د. خالد بن زيد الجبلي الأستاذ المشارك بقسم

الثقافة الإسلامية

كلية التربية - جامعة حائل

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فمن تعليقات الفقهاء في منع صور من المعاملات المالية التعليق بأن هذا العقد من بيع الإنسان ما ليس عنده، استناداً إلى حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه «لا تبع ما ليس عندك»، وما في معناه من الأحاديث.

وهم مختلفون في معنى هذا الحديث، وما يندرج تحته من صور، بل إن بعض الفقهاء استدل به على معان لا يدل عليها.

وهناك صور أباحتها الشريعة مما ليس عند الإنسان تتعارض ظاهرياً مع نص الحديث فتحتاج إلى توفيق بينها.

حاولت أن أجمع الصور التي تدخل في الحديث، وأبين آراء أهل العلم فيها، مع الجمع بينه وبين بيع السلم الذي جاءت النصوص بجوازه.

وتبرز أهمية البحث في الآتي:

١. إن في تحرير معنى الحديث ومعرفة الصور التي تدخل في معناه مساهمة في تيسير معرفة بعض أحكام المعاملات المالية الحادثة في الفقه المعاصر.

٢. الربط بين الأحكام الرعية وعللها.

٣. الكشف عن طريقة الفقهاء في بناء الأحكام الشرعية.

٤. تطبيق القواعد الأصولية في استنباط الأحكام على هذا الحديث.

## الدراسات السابقة:

بعد البحث والتمحيص وجدت حاجة للبحث في هذا الحديث لأهميته مع وجود دراسات سابقة:

الأولى: كتبها الدكتور أحمد محمد خليل الإسلامبولي عرضها في ندوة حوار الأربعاء بتاريخ "١٤٢٦/٢/١٣" هل "التي يقيمها مركز أبحاث

الاقتصاد الإسلامي، وهلي محاولة جلادة في معرفة دلالات الحديث، إلا إنه لم يجمع كل الصور التي يشملها الحديث، ولم يعن بدراسة المسائل الخافية ومناقشة الأدلة، وهو جهد مشكور قد أفدت منه.

**الثانية:** بحث للدكتور علي محيي الدين القره داغي عنوانه: "حديث لا تبع ما ليس عندك - سنده وفقهه... دراسة تحليلية"، وهو مطبوع ضمن كتابه: "بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة". وهذا البحث لم أطلع عليه إلا بعد انتهائي من كتابة بحثي، وهو بحث مفيد لكني لاحظت عليه:

١. أنه ينقصه الترتيب، ويسهب في مواضع ويختصر في أخرى، ويكرر المسائل أحياناً.

٢. لم يستوف كل الصور التي يتناولها الحديث.

٣. لا يعتني بدراسة المسائل الخافية دراسة مقارنة بذكر الأقوال وأدلتها، ومناقشة المرجوح منها.

و هنالك إشارات عديدة في الكتب الفقهية القديمة والحديثة له.

### خطة البحث:

تناولت في هذا البحث الأصل الشرعي لبيع الإنسان ما ليس عنده، ودلالاته، وتطبيقاته المعاصرة، وذلك في أربعة مباحث وخاتمة:

**المبحث الأول:** المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده ودلالاته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده.

المطلب الثاني: دلالات النص الشرعي لبيع الإنسان ما ليس عنده، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تحديد المراد ببيع الإنسان ما ليس عنده.

الفرع الثاني: معنى العندية الوارد في الحديث.

الفرع الثالث: علة النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده.

**المبحث الثاني: صور بيع المعين المندرجة تحت الحديث، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول:** بيع المعين المملوك المعجوز علن تسليمه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيع المملوك الخارج عن الحياة.

الفرع الثاني: بيع المملوك قبل قبضه.

**المطلب الثاني:** بيع المعين غر المملوك، وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيع ملك الغر لمصلحة البائع.

الفرع الثاني: بيع ملك الغر لمصلحة المالك.

**المبحث الثالث: صور بيع الموصوف المندرجة تحت الحديث، وفيه ثلاثة**

**مطالب:**

**المطلب الأول:** بيع الموصوف في الذمة بيعاً مؤجلاً.

**المطلب الثاني:** بيع الموصوف في الذمة بيعاً حالاً.

**المطلب الثالث:** العاقبة بين بيع السلم وبيع الإنسان ما ليس عنده.

**المبحث الرابع: تطبيقات معاصرة، وفيه خمسة مطالب:**

**المطلب الأول:** بيع المراجعة للآمر بالراء.

**المطلب الثاني:** عقود المستقبلات.

**المطلب الثالث:** التورق المنظم.

**المطلب الرابع:** بيع حق التقدم لصندوق التنمية العقاري.

**المطلب الخامس:** بيع المنحة.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

**منهجي في البحث:**

١. حاولت استقصاء الصور التي تضمنتها أحاديث النهي عن بيع الإنسان

ما ليس عنده، وترتيبها ترتيباً متناسقاً.

٢. عرضت الخلاف بشكل مختصر يتناسب وحجم البحث، استعرضت فيه

أهم الأقوال والأدلة.

٣. رتبت الأقوال مقدماً القول المرجوح ومؤخراً القول الراجح، ورتبت المذاهب داخل القول حسب الترتيب الزمني.
٤. اعتمدت في نسبة أقوال المذاهب على أمهات كتب المذهب.
٥. رتبت المسائل بتقدم الأقوال ثم الأدلة، متبعاً أدلة القول المرجوح بمناقشتها.
٦. رجحت ما ظهر لي رجحانه، بناء على قوة الأدلة، وبما يتمشى مع قواعد الشريعة.
٧. وثقت القواعد الأصولية الواردة في ثنايا البحث.
٨. عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف.
٩. قمت بتخريج الأحاديث بالطريقة الآتية:  
أ" إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليه.  
ب" إن كان الحديث في الكتب الستة فإني أذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث، وإن كان في غيرها فإني أكتفي بذكر رقم الجزء والصفحة.  
ج" أنقل الحكم على الحديث من كلام المحدثين -بحسب ما تيسر لي-.

## المبحث الأول

### المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده، ودلالاته

#### المطلب الأول

##### المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده

ورد النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده في عدة أحاديث، أذكرها هنا مخرجاً لها.

أولاً: عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: يأتييني الرجل يسألني البيع ليس عندي ما أبيع، ثم أبيع من السوق، فقال: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(١)</sup>.

وسؤال حكيم ورد بعدة صيغ:

فعند أبي داود: يأتييني الرجل فريد مني البيع ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟<sup>(٢)</sup>

وعند النسائي: يأتييني الرجل فيسألني البيع ليس عندي، أبيع منه ثم أبتاعه له من السوق؟

وعند الترمذي: يأتييني الرجل فيسألني من البيع ما ليس عندي، أبتاع له من السوق ثم أبيع؟

---

<sup>(١)</sup> أخرجه الخمسة، وهذا لفظ أحمد: مسند الإمام أحمد "٤٠٢/٣"، سنن أبي داود: في البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم "٣٥٠٥"، سنن النسائي: في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع، رقم "٤٦٢٧"، سنن الترمذي: في البيوع باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم "١٢٣٢"، وحسنه، سنن ابن ماجه: في التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، رقم "٢١٨٧". والحديث صححه النووي في المجموع "٢٥٩/٩"، والألباني في إرواء الغليل "١٣٢/٥".

وعند ابن ماجه: الرجل يسألني البيع وليس عندي أفأبيعه؟  
وفي رواية لأحمد والترمذي: نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع ما ليس عندي<sup>(١)</sup>.

فهذه الروايات تفيد أن حكيماً يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم عقد بيع مع مشترٍ يطلب سلعة منه، وهي ليست عنده وقت الطلب، فيبيعه إياها قبل أن يملكها، على أن يذهب إلى السوق فيشتريها ثم يسلمها للمشتري.

إلا أن رواية الترمذي فيها إشكال، وهو قول حكيم "ثم أبيع" بعد قول لله "أبتاع له من السوق"، مما يفيد ظاهراً أنه لا يبيعه السلعة حتى يملكها، وهذا المعنى تخالفه باقي الروايات.

أورد هذا الإشكال وأجاب عنه المباركفوري بقوله: «قوله: "أبتاع له من السوق" بتقدير همزة الاستفهام، أي: أأشتري له من السوق؟ وفي رواية أبي داود: "أفأبتاع له من السوق"، "ثم أبيع" لم يقع هذا اللفظ في رواية أبي داود، ولا في رواية النسائي، ولا في رواية ابن ماجه، والظاهر أنه ليس على معناه الحقيقي، بل المراد منه التسليم، ومقصود السائل أنه هل يبيع ما ليس عنده، ثم يشتريه من السوق، ثم يسلمه للمشتري الذي اشترى له منه»<sup>(٢)</sup>. فتكون باقي الروايات مفسرة رواية الترمذي على أن حكيماً يبيعه قبل أن يشتريه ويملكه، ثم يذهب إلى السوق فيشتريه ثم يسلمه إياه.

(١) مسند الإمام أحمد "٤٠٢/٣"، سنن الترمذي في البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الإنسان ما ليس عنده، رقم "١٢٣٣"، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن"

تحفة الأحوذى "٣٦٠/٤" <sup>2</sup>

ثانياً: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن<sup>١</sup>.

ثالثاً: عن عتاب بن أسيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين أمره على مكة: «هل أنت مبلغ عني قومك ما أمرك به؟ قل لهم: لا يجمع أحد بيعاً ولا سلماً، ولا يبيع أحد بيع غرر، ولا يبيع أحد ما ليس عنده»<sup>٢</sup>.

رابعاً: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يجوز طاق، ولا بيع، ولا عتق، ولا وفاء نذر فيما لا يملك»<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> أخرجه الخمسة: مسند الإمام أحمد<sup>١٧٤/٢</sup>، وسنن أبي داود في البيوع، باب في العربان، رقم<sup>٣٥٠٤</sup>، وسنن النسائي في البيوع باب بيع ما ليس عند البائع، رقم<sup>٤٦٤٥</sup>، وسنن الترمذي في البيوع، باب ملا جاء في كراهية بيع ما ليس عندك رقم<sup>١٢٣٤</sup>، وسنن ابن ماجه في التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك رقم<sup>٢١٨٨</sup>، وقال الترمذي عقبه: «حديث حسن صحيح». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، المستدرک<sup>٢١/٢</sup>، وحسنه الألباني في إرواء الغلیل<sup>١٤٦/٥</sup>.

<sup>٢</sup> أخرجه الطراني في الكبير، وبنوه البيهقي في سسنه: المعجم الكبير<sup>١٧/١٦٢</sup>، وضعفه الهيثمي في المجمع<sup>٤/١٥٣</sup>، سنن البيهقي<sup>٥/٣١٣</sup>، وفيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعنه.

<sup>٣</sup> أخرجه أحمد، وأبو داود، وأخرجه النسائي بلفظ "ليس على رجل بيع فيما لا يملك" مسند أحمد<sup>١٩٠/٢</sup>، سنن أبي داود في الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح رقم<sup>٢١٩٠</sup>، سنن النسائي في البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع رقم<sup>٤٦٦٢</sup>، والحديث صححه الألباني في إرواء الغلیل<sup>١٧٣/٦</sup>.



## المطلب الثاني

### دلالات النص الشرعي لبيع الإنسان ما ليس عنده

بعد أن ثبتت صحة النص، وأيدته شواهد من نصوص أخرى، فإن الاستدلال به يتناول الأمور الآتية:

١. دلالة النص على التحريم، لمحيته بصيغة "لا" الناهية الدالة على التحريم عند الإطلاق، وعدم وجود القرينة الصارفة.
  ٢. الشمول للاستغراقي لجميع ما يصدق عليه النص، لوروده بإحدى صيغ العموم وهلي الأسماء الموصولة، ومنها "ما" بمعنى "الذي" <sup>١</sup>.
  ٣. استحضار قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعدم قصر الحديث على سبب وروده <sup>٢</sup>.
  ٤. صرف لفظ "عندك" عن الحقيقة إلى المجاز لقرينة إباحة بيع العقار وإن لم يكن موجوداً حساً عند البائع.
- والاستدلال بالعمومات السابقة يصلح لذكر جميع الصور التي تندرج تحت النص، ولا يمنع من استثناء عدد منها بالتخصيص المبني على الدليل.
- ### الفرع الأول: تحديد المراد ببيع الإنسان ما ليس عنده:
- المنهي عنه في الحديث هو صفة في المبيع، والصفة من مخصصات العلام، بمعنى من شرط صحة البيع أن لا يكون المبيع مما ليس عند البائع، ومفهوم المخالفة صحة عقد البيع إذا كان المبيع عند البائع، لكن المراد بهذه الصفة مختلف فيه، فقد اختلف الفقهاء في بيان المراد بالمنهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده على أقوال:

<sup>١</sup>"ينظر: البحر المحيط" ٢/٢٤٧، "إرشاد الفحول" ١/٣٠٥.

<sup>٢</sup>"ينظر: البحر المحيط" ٢/٣٥٢، "إرشاد الفحول" ١/٣٣٣.

**الأول:** أن المراد بله النهي علن بيع العين المعينة التي ليست عند البائع، بل هي مملوكة لغره، فبيعها ثم يسعى في شرائها من صاحبها، ثم يسلمها للمشتري. فيكون معنى الحديث: لا تبع ما ليس عندك من الأعيان، لجواز السلم إلى أجل. وإليه ذهب الشافعي<sup>١</sup>، والبعوي<sup>٢</sup>، والخطابي<sup>٣</sup>.

**الثاني:** أن المراد بله النهي عن أن يبيع ما في الذمة إذا لم يكن عنده، وهو يتناول السلم إذا لم يكن عنده، لكن جاءت النصوص بجواز السلم المؤجل، فبقي هذا في السلم الحال. وإليه ذهب الجمهور<sup>٤</sup>.

ذلك لأن الأعيان لا تثبت في الذمة للتفاوت الكبير بين أفرادها، أما ما يثبت في الذمة بالوصف أو بغره فيصح بيعه وهو مما لا تتفاوت أفرادها، فإحداث نزاع بين البائع والمشتري عند التسليم، فتكون علة التحريم هي جهالة المبيع المفضية إلى النزاع، وتتجلى حكمة الشارع من التحريم وهي استقرار تعاملات الناس.

وسياقي بحث حكم السلم الحال.

**الثالث:** أن المراد بله النهي عن أن يبيع ما في الذمة مما هو ليس مملوكاً له، ولا يقدر على تسليمه، ويربح فيه قبل أن يملكه ويضمّنه

<sup>١</sup> ينظر: الرسالة "ص ٣٣٩-٣٤٠".

<sup>٢</sup> ينظر: شرح السنة "١٤٠/٨".

<sup>٣</sup> ينظر: معالم السنن "١٤٣/٥".

<sup>٤</sup> ينظر: فتح القدير "٧/٧٣"، الذخيرة "٥/٢٢٤"، المجموع "١٣/٩٧"، الإنصاف "٥/٧٧"، زاد المعاد "٥/٨١٣".

ويقدر على تسليمه، فهو نهي عن السلم الحالّ إذا لم يكن عند البائع ما باعه.

وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>١</sup>، وابن القيم<sup>٢</sup>. ويتضمن ما ليس مملوكاً أيضاً بيع المبيع وهو في حيازة البائع الأول، أي قبل دخوله في ضمانه.

ولتشعب الصور الداخلة تحت بيع الإنسان ما ليس عنده فسيأتي بيانها في مفردات البحث الآتية:

### الفرع الثاني: معنى العندية الواردة في الحديث.

"عند" في اللغة بمعنى حضور الشيء ودنوه، وهي ظرف زمان ومكان، تقول: عند الليل، وعند الحائط<sup>٣</sup>.

ونقل الشوكاني في معناها لغة، أنها تستعمل في الحاضر القريب، وما هو في حوزتك وإن كان بعيداً<sup>٤</sup>.

وقلّد بين ذلك ابن القيم بقول لله: «العندية هنا ليست عندية الحس والمشاهدة، فإنه يجوز أن يبيعه ما ليس تحت يده ومشاهدته، وإنما هي عندية الحكم والتمكين»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup>"ينظر: تفسر آيات أشكلت" ٦٩١/٢، مجموع الفتاوى " ٥٢٩/٢٠.

<sup>٢</sup>"ينظر: زاد المعاد: الموضع السابق .

<sup>٣</sup>"ينظر: لسان العرب" ٣٠٧/٣ مادة: "ع ن د" .

<sup>٤</sup>"نيل الأوطار" ٢١٧/٥.

<sup>٥</sup>"تهذيب السنن" ٢٩٩/٩.

فالمبيع الموجود في حيازة البائع وإن لم يكن قريباً، يعبر عنه بأنه عنده، كقول القائل: عندي بيت في مدينة كذا. وإن باعه فإنما باعه شيئاً عنده. وهذا التفسير أدق من تفسر من قصر العندية على الملك، فقد يكون الشيء مملوكاً للبائع لكنه غر متمكن منه، ولا قادر على تسليمه كالطر في الهواء مثلاً.

فقول الله في الحديث: «ما ليس عندك» على عموميه، فيشمل غر المملوك، والمملوك الخارج عن الحوزة غر المقدور على تسليمه، ويشمل المبيع الموصوف في الذمة المعجوز عن تسليمه، كما سيأتي تفصيله.

وخاصة معنى العندية في المبيع:

١. أن العندية تعني الحيازة، وحيازة كل شيء بحسبه، فهي تختلف بين العقار وغره.

٢. لا تكفي الملكية للمبيع بل يضاف إليها القدرة على التسليم.

٣. تعليل اشتراط العندية في المبيع هو منع الغرر المفضي إلى الجهالة المؤدية إلى التنازع والبغضاء، وأكل حقوق الناس بعضهم لبعض، وما جاءت الرائع إلا لتحقيق العدل ومنع التنازع وظلم الناس لبعضهم.

٤. وتدخل علة الضمان لتحقيق العدل، لأن منافع المبيع لمن هو تحلت يده، فهو مضمون عليه، ولا بد من انتقاله إلى المشتري ليدخل في ضمانه، وليتمكن من بيعه، وهذا ملن التوازن بين البائع والمشتري في الحقوق.

### الفرع الثالث: علة النهي في بيع الإنسان ما ليس عنده

اختلفت تعليقات العلماء لهذا النهي بعبارات مختلفة منها ما يأتي:

١. إنها تمليك البائع للمشتري شيئاً لا يملكه<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٧/٥"، والمغني "٢٩٤/٤".

٢. إنها عدم القدرة على تسليم المبيع، مما يترتب عليه نزاع، ويفوت القصد من البيع وهو تمليك التصرف<sup>(١)</sup>.

٣. إنها ما يشتمل عليه من الغرر<sup>(٢)</sup>.

وقد وفق الصديق الضرير بين ما سبق بقوله: «علة النهي هي الغرر الناشئ عن عدم القدرة على التسليم وقت العقد، وما قد يترتب على ذلك من نزاع، فإن البائع قد لا يجد المبيع في السوق، والمشتري يطلبه به ولا يرضى إهماله، لأن العقد تم على أن يسلمه المبيع في الحال، ولأن بيع الإنسان ما لا يملكه بطريق الأصاله عن نفسه تمليك ما لا يملك»<sup>(٣)</sup>.

والتأمل في نسق الحديث يجلبه مثلاً على ملا أوتي النبي صلى الله عليه وسلم من جوامع الكلم الذي أعطى غزارة في المعاني المستفادة من هذا النص:

أولها: العندية أشمل من الملك، لأن التعبير عن الملك بلام الاختصاص يكلون بالقول: «لا تبلع ما ليس لك»، ولم يرد النص كذلك، فالتعليل باشتراط امتلاك المبيع قصر للفظ على بعض معانيه با مسوغ.

ثانيها: لإثبات شرط العندية في المبيع جاء النص في سياق النهي «لا تبلع ما ليس»، وكل تعليل يبيح بيع ما ليس عند الإنسان بمعناه العام هو تأويل للنص، وشرط تأويل النص أن لا يعود على أصله بالإبطال.

ثالثها: لا يوجد ما يمنع أن يكون للحكم الرعي أكثر من علة. ولذا فإن تعليل التحريم في صور كثيرة من المعاملات قديماً وحديثاً بما ليس عند البائع يصدق عليها، ولا يستثنى منه أو يخصص عمومها إلا بدليل.

(١) ينظر: المهذب "٢٦٣/١"، المغني الموضع السابق .

(٢) الغرر وأثره في العقود ص٣٣٧.

(٣)

**رابعها:** علل التحريم التالية مندرجة تحت هذا الأصل العام، وتؤديها نصوص أخرى:

١. الغرر، وقد يكون نوعاً منه.
٢. العجز عن التسليم، وقد يفرق بين القدرة عل التسليم حالاً أو مستقبلاً، ولكن الحديث يشملهما ابتداءً.
٣. عدم الملك أصالة، وعدم الإذن وكالة أو ولاية خاصة أو عامة، سواء لمصلحته أم لمصلحة المالك الأصلي.
٤. عدم القبض، سواء للغرر أو لعدم الضمان.
٥. عدم الضمان.
٦. عدم الوجود، وهو بيع المعدوم.

## المبحث الثاني

### صور بيع المعين المندرجة تحت الحديث

المبيع إما معين أو موصوف، ويراد بالمعين الأموال الحاضرة، ويقابله المبيع الموصوف ويسمى أيضاً الدين، ويثبت بالعقد وغيره، ويثبت بالذمة، وسيقتصر هذا المبحث على صور بيع المبيع المعين التي تندرج تحت الحديث -مدار البحث-، فيما يتناول المبحث الذي يليه صور بيع المبيع الموصوف التي تندرج تحت هذا الحديث.

والمبيع المعين مما ليس عند الإنسان قد يكون مملوكاً له وقد يكون غر مملوك له، ولكل صورتان أبحاثهما في المطلبين الآتين:

## المطلب الأول

### بيع المعين المملوك لبائعه، المعجوز عن تسليمه

إن أثر عقد البيع هو نقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري وتمكينه من التصرف فيه، وغاية كل عقد تحقق آثاره، وتختلف الأثر عن العقد يلغي فائدة العقد وكأنه غير موجود حقيقة.

### الفرع الأول: بيع المملوك الخارج عن الحيابة:

كالعبد الآبق، والمغصوب الذي لا يستطيع رده من غاصبه، والجمال الشارد، والطر في الهواء الذي لا يعتاد الرجوع، والمال الضائع. فهذه يحرم بيعها بالاتفاق<sup>(١)</sup>، لأن بائعها لا يقدر على تسليمها، مع كونه مالكاً لها، وبيع ما لا يقدر على تسليمه يفضي إلى إيقاع العداوة والبغضاء، وفيه أكل أموال الناس بالباطل<sup>(٢)</sup>.

وهذا من بيوع الغرر، كما قال الشافعي: «ومن بيوع الغرر بيع السمك في الماء، وبيع العبد الآبق، وبيع الطير في السماء، ونحو ذلك من البيوع»<sup>(٣)</sup>. وبيع الغرر منهي عنه كما جاء في الحديث «نهى عن بيع الغرر»<sup>(٤)</sup>. ولأن القصد من البيع تمليك التصرف، ولا يمكن ذلك هنا، فإنه إذا تعذر تسليم المبيع فإن البيع يفوت مقصوده<sup>(٥)</sup>.

ويرى الكاساني أن هذه الصورة لا تدخل تحت باب "ما ليس عند الإنسان" حيث قال: «ولا يدخل فيها المعدوم، ولا المملوك الغائب عن مجلس العقد، ولا الأشياء المباحة، ذلك ما تدل عليه قصة الحديث»<sup>(١)</sup>

(١) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٧/٥"، المنتقى "٤٤٠/٣"، مغني المحتاج "١٢/٢"، الكافي "٢/٤".

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى "٢٣/٢٩".

(٣) ينظر: سنن الترمذي "٥٣٢/٣".

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: في البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر. رقم

"٣٨٨١"، من حديث أبي هريرة

(٥) ينظر: الكافي: الموضع السابق .

ويرد عليه: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن العام لا يخصص بذكر فرد من أفرادها، والحكم على فرد مما يندرج تحت العام لا يسقط عمومته عن الباقي<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثاني: بيع المملوك قبل قبضه<sup>(٣)</sup>

جاء في حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: إني أشتري بيوعاً، فما يحل لي، وما يحرم عليّ؟ فقال لي: «إذا بعت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه»<sup>(٤)</sup>، وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم<sup>(٥)</sup>.

والقبض كما عرفه الكاساني: «هو التمكن والتخلي وارتفاع الموانع عرفاً وعادة حقيقة»<sup>(٦)</sup>.

(١) بدائع الصنائع "١٤٧/٥".

(٢) ينظر: البحر المحيط "٣٧٤/٢"، إرشاد الفحول "٣٣٦/١".

(٣) ترجم البخاري لحديث: «لا تبع ما ليس عندك» ولم يخرج في صحيحه، لأنه ليس على شرطه، فقال في كتاب البيوع: «باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك»، قال الحافظ في الفتح "٣٤٩/٤": «فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى». (٤) أخرجه أحمد، والبيهقي: مسند الإمام أحمد "٤٠٢/٣"، وقال محققه الأرنؤوط: «هذا إسناد حسن». سنن البيهقي "٣١٣/٥" وقال عقبه: «هذا إسناد حسن متصل». وقال ابن القيم عن رواية البيهقي: «وهذا إسناد على شرطهما، سلوى عبد الله بن عصمة، وقد وثقه ابن حبان، واحتج به النسائي». تهذيب السنن "٢٧٦/٩". والحديث صحيحه الألباني في صحيح الجامع "ص٣٥". (٥) أخرجه أبو داود في سننه في البيوع، باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى، برقم "٣٥٠١"، وصححه الحاكم في المستدرک "٤٦/٢".

(٦) بدائع الصنائع "١٤٨/٥"، وفي بيان كيفية القبض جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: «قبض الأموال كما يكون حساً في حالة الأخذ باليد أو الكيل أو الوزن في الطعام، أو النقل والتحويل إلى حوزة القابض، يتحقق اعتباراً وحكماً بالتخليفة مع التمكين من التصرف، ولو لم يوجد القبض حساً، وتختلف كيفية قبض الأشياء بحسب حالها، واختلاف الأعراف فيما يكون قبضاً لها». مجلة المجمع "٧٧١/٦".



فمن باع سلعة قد ملكها، لكنه لم يقبضها من بائعها لم يصح بيعه، وذلك:

١. لعدم استيائه على سلعته، وعدم انقطاع عاقلة بائعها الأول عنها، فقلد يمتنع عن إقباضها، خاصة إذا رأى المشتري قدر الربح فيها، وربما تحيل على فسخ العقد، وأفضى ذلك إلى الخصومة والعداوة<sup>(١)</sup>.

٢. ولأن السلعة قبل قبضها من ضمان البائع، فإذا باع المشتري السلعة قبل قبضها كان قد ربح في شيء لم يدخل في ضمانه<sup>(٢)</sup>. يدل على هذا ما تقدم في روايات الحديث ما جاء في حديث عبد الله ابن عمرو في "النهي عن ربح ما لم يضمن". وقد أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس لله بيعه حتى يقبضه<sup>(٣)</sup>، وإنما وقع الخلاف فيما سوى الطعام.

ولعل الأقرب أن الحكم علام في الطعام وغيره، وهو مذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>، ورواية عن أحمد اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٥)</sup>، وابن القيم<sup>(٦)</sup> -على تفصيل عندهما-، وذلك لوجوه:

أولاً: عموم النهي في حديث حكيم السابق، فإن "بيعاً" نكرة في سياق الشرط فتفيد العموم، وفي حديث زيد السابق "السلع" تفيد عموم السلع من طعام وغيره.

(١) ينظر: الحاوي "٢٢١/٥"، مجموع الفتاوى "٥١٣/٢٩"، إعلام الموقعين "١٤٩/٣".

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى "٥١٣/٢٩".

(٣) نقل الإجماع: النووي في شرح مسلم "١٧٠/١٠"، وابن قدامة في المغني "٢٣٥/٤".

(٤) ينظر: الأم "٧٠-٦٩/٣"، المجموع "٢٦٤/٩"، مغني المحتاج "٦٨/٢".

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى "٥١٣/٢٩".

(٦) ينظر: تهذيب السنن "٢٧٧/٩".

وهذا ما فهمه ابن عباس رضي الله عنه فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» قال ابن عباس: «وأحسب كل شيء مثله»<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن عموم السلع قبل قبضها من ضمان البائع، كما في حديث عبد الله بن عمرو السابق، فإذا باع المشتري السلعة قبل قبضها فإنه قد ربح في شيء لم يدخل في ضمانه.

ثالثاً: أن ملك المبيع لا يستقر إلا بالقبض، وبيع ما لم يستقر ملكه باطل، لأنه ربما هلك فانفسخ العقد، وذلك غرر<sup>(٢)</sup>.

فمن باع سلعة لم يقبضها فقد باع ما ليس عنده. ومستند مساواة الطعام لغيره من السلع هو عموم الحديث -مدار البحث-.

وهلي مبنية على القاعدة الأصولية السابقة: إفراد فرد من العام بحكمه لا يخصصه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: في البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم "١٥٢٥".

(٢) ينظر: الحاوي "٢٢١/٥"، والمجموع "٢٦٤/٩".

## المطلب الثاني

### بيع المعين غير المملوك لبائعه

#### الفرع الأول: بيع ملك الغير لمصلحة البائع

صورته: إذا كان المبيع معيناً مملوكاً للغير، ولم يكن بائعه قد ملكه حين العقد، وإنما باع تلك السلعة قبل أن يملكها، ثم ذهب ليشتريها ويسلمها للمشتري.

فهذا البيع باطل، وقد حكى الإجماع على بطلانه غر واحد من أهل العلم، فذكر ابن عبد البر أن بيع ما ليس عند الإنسان من الأصول المجمع على تحريمها<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة: «ولا يجوز أن يبيع عيناً لا يملكها، ليمضي ويشترها ويسلمها، رواية واحدة، وهو قول الشافعي، ولا نعلم فيه مخالفاً»<sup>(٢)</sup>.

ثم احتج بحديث حكيم السابق.

وفي هذا البيع محذوران:

الأول: أنه باع ما لا يملك. قال ابن القيم: «وأما قوله: "لا تبع ما ليس عندك"، فمطابق لنهي عن بيع الغرر، لأنه إذا باع ما ليس عنده فليس هو على ثقة من حصوله، بل قد يحصل له، وقد لا يحصل له، فيكون غرراً»<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: أنه ربح فيما لم يضمن. وقد ورد النهي عن ذلك، كما في حديث عبد الله بن عمرو السابق.

ومرد التحريم في هذه الصورة أن الأصل في العقد أن يقع صحيحاً تترتب عليه آثاره فوراً، فإذا لم يكن المبيع مملوكاً للبائع فقد تخلف شرط من شروط صحة العقد، وهو أن يكون المعقود عليه مملوكاً للعاقده له حق التصرف فيه.

(١) ينظر: التمهيد "٢١٦/١٤".

(٢) المغني "٢٩٦/٤".

(٣) تهذيب السنن "٢٩٩/٩".

## الفرع الثاني: بيع ملك الغير لمصلحة المالك:

ويعبر عنه العلماء بتصرف الفضولي، وقد عرف بأنه من يتصرف في حلق الغير بلا إذن شرعي<sup>(١)</sup>، وليس هذا على إطلاقه، فإن جماعة من العلماء يخصصون الفضولي فيمن يتصرف في ملك غره لمصلحة ماله، كما سيأتي. صورته: إذا كان المبيع معيناً مملوكاً للغير فيبيع ملك غره لمصلحة ماله دون إذنه، خدمة له ظاناً نفعه بذلك.

وقد اختلف العلماء في حكم بيعه على قولين:

**القول الأول:** أن بيعه باطل. وهو المذهب عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** أن بيعه موقوف على الإجازة، فإن أجازاه المالك صح، وإلا فلا. وهو المذهب عند الحنفية<sup>(٤)</sup>، والمالكية<sup>(٥)</sup>، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٦)</sup>، وابن القيم<sup>(٧)</sup>.

### الأدلة:

#### أدلة القول الأول:

١. من أهم أدلتهم الاستدلال بأحاديث النهي عن بيع الإنسان ما لا يملك المتقدمة.

وجه الدلالة: أن الفضولي ليس بمالك، فكان ممنوعاً من البيع لعدم الملك<sup>(٨)</sup>. ونوقش بثلاثة أمور<sup>(٩)</sup>:

(١) ينظر: البحر الرائق "١٦٠/٦"، التعريفات "ص ٢١٥".

(٢) ينظر: روضة الطالبين "٣٥٤/٣"، مغني المحتاج "١٥/٢".

(٣) ينظر: المحرر "٣١٠/١"، المغني "٣٢١/٤".

(٤) ينظر: المبسوط "٢٨٢/١٣"، وبدائع الصنائع "١٤٨/٥".

(٥) ينظر: مواهب الجليل "٧٥/٦"، ومنح الجليل "٤٥٨/٤".

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى "٢٤٩/١٩-٢٥٠".

(٧) ينظر: إعلام الموقعين "٥٦/٢".

(٨) ينظر: المجموع "٢٦٢/٩"، المغني "٢٩٦/٤".

(٩) ينظر: اختيارات شيخ الإسلام الفقهية "٨٤/٦-٨٥".

أ" أن الحديث ورد على معنى وهو أن يأتي الرجل فيعقد مع رجل بيع ما ليس عنده، ثم يذهب البائع إلى آخر ليشتري السلعة ليسلمها للمشتري الأول. وهذا المعنى غير موجود هنا، لأن الفضولي يبيع لغيره لا لنفسه.

ب" أن المراد بالحديث النهي عن بيع ما ليس مقدوراً عليه، بدليل جواز بيع الوكيل مع كونه ليس مالكا، فدل على أن المراد ليس المنع من بيع ما لا يملك مطلقاً.

ج" أن عقد السلم يصح بيع المسلم فيه وقت العقد، مع أنه ليس بمالك له، فكذلك الحال في بيع الفضولي.

٢. أنه تصرف لم يصدر عن ولاية شرعية، فلم يصح<sup>(١)</sup>. ونوقش: بأن الإذن موجود، فيجعل إجازته في الانتهاء كالإذن في الابتداء<sup>(٢)</sup>.

٣. القياس على بيع السمك في الماء، والطر في الهواء، بجامع عدم القدرة على التسليم<sup>(٣)</sup>.

ونوقش: بأنه قياس مع الفارق، لأن المنع من بيع السمك في الماء لأنه غير مملوك أصلاً، ولا يكون قابلاً للتملك، بخلاف تصرف الفضولي فإنه تصرف تملك، وقد صدر من أهله، فوجب القول بانعقاده، ولا ضرر فيه على المالك لتخيره والطرف الآخر، لأنه أقدم عليه طائعاً، وفيه نفع له، فثبتت القدرة الرعية<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٨/٥"، مغني المحتاج "١٥/٢".

(٢) ينظر: المبسوط "٢٨٢/١٣".

(٣) ينظر: المجموع "٢٦٣/٩"، المغني "٢٩٦/٤".

(٤) ينظر: المبسوط "٢٨٥/١٣".

## أدلة القول الثاني:

من أهم أدلتهم:

١. قوله تعالى: ﴿..... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى..﴾ [المائدة: ٢].

وجه الدلالة: أن في هذا البيع إعانة لأخيه، وإحسان إليه<sup>(١)</sup>.

٢. حديث عروة البارقي رضي الله عنه قال: دفع إليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً لأشتري له شاة، فاشتريت له شاتين، فبعث إحداهما، وجئت بالشاة والدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر له ما كان من أمره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بارك الله لك في صفقة يمينك»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لعروة براء شاة واحدة، ولم يأذن له بالبيع، فاشتري شاة أخرى وباع، ولم يكن وكيلاً بمطلق التصرف، وكل ذلك من قبيل تصرف الفضولي، فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له بالبركة<sup>(٣)</sup>.

وقد علق الشافعي القول به على صحته، فقال: «إن صح الحديث قلت به»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٩/٥".

(٢) أخرجه البخاري، والخمسة عدا النسائي: صحيح البخاري في المناقب، باب سؤال المشركين.. رقم "٣٤٤٣". قال ابن القيم: «انفرد بإخراجه البخاري، وقد استدرك عليه روايته علن الحبي وهم غير معروفين، وما كان هكذا فليس من شرطه في كتابه "تهذيب السنن" ١٧١/٩. مسند الإمام أحمد "٣٧٥/٤"، وسنن أبي داود في البيوع، باب في المضارب يخالف رقم "٣٣٨٦"، وسنن الترمذي في البيوع باب "٣٤" رقم "١٢٥٨"، وسنن ابن ماجه في الصدقات، باب الأمين يتجر فيه فربح "٢٤٠٢".

والحديث صححه النووي في المجموع "٢٦٢/٩"، والألباني في إرواء الغليل "١٢٨/٥".

(٣) ينظر: المبسوط "٢٨٣/١٣"، بدائع الصنائع "١٤٩/٥".

(٤) نقله عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري "٦٣٤/٦"، وينظر: الأم "٣٣/٤".

٣. حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من استطاع منكم أن يكون مثل صاحب فرق<sup>(١)</sup> الأرز فليكن مثله،» قالوا: ومن صاحب فرق الأرز؟ فذكر حديث الغار حين سقط

عليهم الجبل، فقال كل واحد منهم: اذكروا أحسن عملكم، قال: "وقال الثالث: اللهم إنك تعلم أي استأجرت أجراً بفرق أرز، فلما أمسيت عرضت عليه حقه، فأبلى أن يأخذه وذهب، فثمرته له، حتى جمعت له بقرأ ورعاءها، فقيني فقال: أعطني حقلي. فقللت: اذهب إلى تلك البقر ورعاءها فخذها. فذهب فاستاقها"<sup>(٢)</sup>.

وجله الدلالة: أن الرجل تصرف للأجر ببيع ماله دون إذنه، وهلي وإن كانت من شرع من قبلنا، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها على وجه المدح والإقرار، فتكون من شرعنا<sup>(٣)</sup>.

٤. القياس على البيع بشرط الخيار، بجامع أن كلاهما عقدا يتوقف على الإجازة، فكما أن البيع بشرط الخيار ثلاثة أيام يجوز، وهو بيع موقوف على الإجازة، فكذا بيع الفضولي<sup>(٤)</sup>.

٥. القياس على الوصية الموقوفة على إجازة الورثة، وهي الوصية بأكثر من الثلث<sup>(٥)</sup>.

(١) الفرق: بفتح اللراء وإسكانها، مكيال يسع ستة عشر رطلاً. ينظر: المصباح المنير. "٢/٤٧١"

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود: مسند أحمد "١١٦/٢" سنن أبي داود في البيوع، باب في الرجل يتجر في مال الرجل، برقم "٣٣٨٩"، وأصله في الصحيحين: صحيح البخاري في الحرث والمزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغر إذفهم، وكان ذلك صاحراً لهم، برقم "٢٢٠٨"، صحيح مسلم، في الذكر والدعاء، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، برقم "٧١٢٥".

(٣) ينظر: المجموع "٢٦٣/٩"، فتح الباري "٥٠٧/٦".

(٤) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٩/٥".

(٥) ينظر: المبسوط "٢٨٣/١٣"، المغني "٢٩٦/٤".

٦. أنه لا ضرر فيه على المالك مع تخيره، بل فيه مصلحة له، فإن رضي وإلا لم يصبه ما يضره<sup>(١)</sup>.

٧. قال شليخ الإسلام: «والقول بوقف العقود عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة، ثبت ذلك عنهم في قضايا متعددة، ولم يعلم أن أحداً

٨. أنكر ذلك»<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الأقرب -والله أعلم- هو القول بجواز البيع ووقف نفاذه على رضي المالك، وذلك:

١. لقوة أدلتهم.

٢. لإمكان مناقشة ما استدل به المانعون.

٣. لأن تصرف الفضولي فيه مصلحة للمالك، ولا ضرر فيه.

إن تخصيص هذه الصورة من أصل النهي عن بيع الإنسان ما لم يملك هو أن لها مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** وهو بيع الفضولي لملك غيره قبل موافقة المالك الأصلي، وهنا لا عبرة بتصرفه، ولو امتنع المالك ملن البيع فإينعقد العقد، وهذه الصورة تندرج تحت عموم الحديث.

**المرحلة الثانية:** وهي موافقة المالك الأصلي على بيع الفضولي، فالعبرة هنا لقول المالك لا لقول الفضولي، وعليه يكون المالك باع ما يملكه، وليس بيع لما لا يملك كما جاء به النص.

(١) ينظر: بدائع الصنائع "١٤٩/٥"، مجموع الفتاوى "٥٨٠/٢٠"، إعلام الموقعين "٢/٥٦".

(٢) مجموع الفتاوى "٥٧٩/٢٠-٥٨٠".



## المبحث الثالث

### صور بيع الموصوف المندرجة تحت الحديث

الموصوف في الذمة إما أن يكون مؤجلاً أو حالاً، وهو ما سأعرض له في هذا المبحث، وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

#### بيع الموصوف في الذمة بيعاً مؤجلاً

وهو المراد ببيع السلم عند الإطلاق

والسلم لغة: السلم والسلف بمعنى واحد، وهو التقديم والتسليم، وسلمي سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديمه قبل أوان استلام المبيع<sup>(١)</sup>.

والسلم اصطلاحاً: اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفه إلا أن معانيها واحدة، ولعل من أجمع وأوضح ما عرف به هو أنه: عقد على موصوف في الذمة مؤجل، بثمن مقبوض في مجلس العقد<sup>(٢)</sup>.

فالمسلم فيه دين في الذمة مؤجلاً أجلاً معلوماً، يكون عام الوجود عند حلول أجله، إذا ضبطت صفاته، وتم قبض رأس ماله في مجلس العقد.

حكمه ودليله: السلم جائز بالكتاب والسنة والإجماع:

أولاً: ملن الكتاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن عباس: «أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى أن الله قد أحله، وأذن فيه» ثم قرأ هذه الآية<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التعريفات "ص ١٦٠"، تحرير ألفاظ التنبيه "ص ١٨٧".

(٢) ينظر: المطلع "ص ٢٤٥"، تحرير ألفاظ التنبيه: الموضع السابق.

(٣) أخرجه البيهقي والحاكم وصححه: سنن البيهقي "١٨/٦"، المستدرک "٣١٤/٢"، وصححه الألباني في إرواء الغلیل "٢١٣/٥".

ثانياً: من السنة: عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث، فقال: «من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الدليل من الإجماع: فقد حكاه غر واحد من أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

الحكمة من مشروعيته: هي حاجة الناس إلى السلم لما فيه من رفع المشقة عنهم، وذلك لأن التجار يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعلى تجارهم، وقد تعوزهم النفقة، فجوز لهم السلم، ليرتفقوا، ويرتفق المسلم على السلعة بثمن رخيص<sup>(٣)</sup>.

فالسلم بيع موصوف في الذمة، والموصوف في الذمة موجود في الذمة وهو كالموجود حقيقة، لأنه من باب الديون، والديون لا تتعلق بالموجود، وإنما تتعلق بالذمة فيما يصلح أن يكون ديناً.

فهي بطبيعتها ليست عند الإنسان حساً ومشاهدة، لكنه قادر على تسليم مبيع موصوف يوجد غالباً عند الأجل الذي حدد للتسليم، فيصدق عليه "٤"

الحديث من جهة عدم الوجود، لكنه يختلف عن المبيع المعين بذاته أن عدم وجوده يخلل بتسليمه، لكن الموصوف يصدق على كل مبيع تتحقق فيه الصفات، فوجوده بوجود الصفات لا بذاته، كما سيأتي بيانه.

(١) متفق عليه: صحيح البخاري في السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم "٢١٢٥"، وصحيح مسلم في المساقاة، باب السلم، رقم "٤٢٠٢".

(٢) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي "٤١/١١"، والمغني "٣٣٨/٤".

(٣) ينظر: المغني: الموضع السابق.

## المطلب الثاني

### بيع الموصوف في الذمة بيعاً حالاً

صورته: أن تكون السلعة موصوفة في الذمة، وتباع بيعاً حالاً، وهو ما يسمى بالسلم الحال.

فقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز السلم الحال، فلا بد من أجل في السلم .

وهو المذهب عند الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

ومع اشتراط الجمهور للأجل، إلا أنهم قد اختلفوا في أقل مدته على أقوال، ليس هذا موضع بسطها.

القول الثاني: جواز السلم الحال مطلقاً. وهو المذهب عند الشافعية<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: جواز السلم الحال إذا كانت السلعة في ملك البائع،

ولا يجوز إذا لم تكن عنده. وهذه رواية عند الحنابلة<sup>(٥)</sup>، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٦)</sup> وابن القيم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: المبسوط "٢٢١/١٢"، بدائع الصنائع "٢١٢/٥".

(٢) ينظر: الذخيرة "٢٥١/٥"، الفواكه الدواني "١١٤٠/٣".

(٣) ينظر: المعني "٣٥٥/٤"، الإنصاف "٧٧/٥".

(٤) ينظر: روضة الطالبين "٧/٤"، معني المحتاج "١٠٥/٢".

(٥) ينظر: الإنصاف "٧٧/٥".

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى "٥٢٩/٢٠".

(٧) ينظر: زاد المعاد "٨١٢/٥".

## الأدلة:

## أدلة القول الأول:

١. حديث ابن عباس المتقدم «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم.»

وجه الدلالة: أنه نص صراحة على اشتراط الأجل.

ونوقش: بأن ذكر الأجل في الحديث ليس من أجل اشتراط الأجل في العقد، وإنما معناه أنه إن كان هناك أجل فليكن معلوماً.

فالمراد نفي الجهالة في الأجل والقدر والصفة، لا منع السلم الحال<sup>(١)</sup>.

٢. أن السلم شرع على خاف الأصل، لأن الأصل تعجيل المبيع<sup>(٢)</sup>.

ونوقش: بعدم التسليم بأن السلم على خلاف الأصل، بل تأجيل المبيع كتأجيل الثمن كلاهما من المصالح<sup>(٣)</sup>.

٣. أن السلم إنما شرع رخصة للرفق بالأمة، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فظهر أن السلم من المصالح الحاجية<sup>(٤)</sup>.

ونوقش: بأن المسلم فيه موجود عند المسلم إليه، لكنه غائب عنه، والرفق يدعو إلى تجويز السلم الحال في حقه، كما جاز في المؤجل<sup>(٥)</sup>.

٤. إذا لم يشترط الأجل في السلم كان ملن باب بيع ما ليس عند البائع، وهو لم يرخص فيه إلا في السلم<sup>(٦)</sup>.

ونوقش: بأن النهي عن بيع ما ليس عند البائع في ملكه، لا ما كان غائباً عنه، قال شيخ الإسلام: «فلو كان السلف الحال لا يجوز مطلقاً

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم "٤١/١١"، زاد المعاد "٨١٢/٥".

(٢) ينظر: المغني "٣٥٥/٤".

(٣) ينظر: تفسير آيات أشكلت "٦٩٣/٢"، زاد المعاد "٨١٣/٥".

(٤) ينظر: بدائع الصنائع "٢١٢/٥"، الجامع لأحكام القرآن "٣٧٩/٣".

(٥) ينظر: تفسير آيات أشكلت "٦٩٩/٢".

(٦) ينظر: بدائع الصنائع "٢١٢/٥"، الجامع لأحكام القرآن "٣٧٩/٣".

لقال لله ابتداء: لا تبع هذا. سواء عنده أو ليس عنده.. فلما لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقاً، بل قال: "لا تبع ما ليس عندك" علم أنه صلى الله عليه وسلم فرق بين ملا هو عنده، ويملكه ويقدر على تسليمه، وما ليس كذلك، وإن كان كلاهما في الذمة»<sup>(١)</sup>.

٥. أن الحلول في السلم يخرج عن اسمه، لأنه يسمى سلماً وسلفاً لتعجل أحد العوضين وتأخر الآخر.<sup>(٢)</sup>  
ونوقش: بأن العبرة في العقود بحقائقها ومقاصدها لا بألفاظها.<sup>(٣)</sup>

### أدلة القول الثاني:

١. إذا جاز السلم مؤجلاً مع الغرر، فجواز الحلال أولى، لأنه أبعد عن الغرر.<sup>(٤)</sup>

٢. أن الحاجة المعلن بها في جواز السلم المؤجل موجودة في السلم الحال.<sup>(٥)</sup>  
ونوقش:

بأن هذا استدلال على جواز السلم الحال، لكنه ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما إذا كانت السلعة في ملكه.

وذلك أن السلعة إذا لم تكن عنده، فقد يحصل عليها، وقد لا يحصل عليها، وهذا نوع من الغرر، وإن حصله فقد حصله بثمن أعلى مما تسلفه فيندم، وقد يحصله بسعر أرخص من ذلك فيندم المسلف، لأنه كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الرخص.

(١) تفسر آيات أشكلت "٦٩٢/٢"، وينظر: زاد المعاد "٨١٢/٥-٨١٣".

(٢) ينظر: المغني "٣٥٥/٤".

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى "٥٢٩/٢٠".

(٤) ينظر: الأم "٩٥/٣".

(٥) ينظر: زاد المعاد "٨١٢/٥".

فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة، كبيع العبد الآبق والبعير الشارد يباع دون ثمنه، فإن حصل ندم البائع، وإن لم يحصل ندم المشتري<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثالث:

ملن أهم ما استدل به حديث حكيم السابق قال: يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي، أبيعه منه، ثم أبتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك.»

وقلد استدلوا به على عدم جواز السلم الحلال إذا لم يكن عنده من وجهين:

**الأول:** أن الحديث في النهي عن بيع شيء في الذمة، وليس النهي عن بيع شيء معين يملكه زيد أو عمرو.

فإن حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معيناً هو ملك لغره ثم ينطلق فيشتره منه، ولهذا قال: يأتيني فيطلب مني المبيع ليس عندي، لم يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري، فالطالب طلب الجنس، ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه مما هو مثله أو خرم منه<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً:** أن يبيعه حلالاً وليس مؤجلاً، فإنه قال: أبيعه، ثم أذهب فأبتاعه، فقال له: «لا تبع ما ليس عندك.»

فلو كان السلم الحلال لا يجوز مطلقاً، لقال له: لا تبع هذا، سواء كان عنده أو ليس عنده.

فلما قال: «لا تبع ملا ليس عندك» كان هذا دليلاً على جواز السلم الحلال إذا كان عنده، ففرق بين ما هو عنده وبملكه ويقدر على تسليمه، وما ليس كذلك<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: تفسير آيات أشكلت "٦٩٩/٢"، زاد المعاد "٨١٥/٥".

(٢) ينظر: تفسير آيات أشكلت "٦٩٠/٢-٦٩١".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأكثر الناس لو علموا لم يشتروا منه، بل يذهبون هم فيشترون من حيث اشترى هو، وإن قدر أن منهم من يعلم ويشترى، كما لو كانت عنده لكونه يشتريها من مكان بعيد، أو يشتري جملة ونحو ذلك، مما قد يتعسر على المشتري منه، وإنما يفعل ذلك إذا ظن أن هذا الربح هو الربح لو كانت عنده»<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

الأقرب -والله أعلم- هو جواز السلم الحلال إذا كان في ملك البائع، وذلك:

١. لقوة ما استدلوا به ووجهته.
٢. لمناقشة أدلة المخالفين بما يفيد عدم صحة الاستدلال بما ذكر.
٣. لأن من أصول الشريعة أن الأصل في المعاملات الإباحة.

---

(١) ينظر: تفسير آيات أشكلت "٦٩٢/٢"، زاد المعاد "٨١٢/٥-٨١٣".

(٢) تفسير آيات أشكلت "٧٠١/٢".

## المطلب الثالث

### العلاقة بين بيع السلم وبيع الإنسان ما ليس عنده

قد دلت الأدلة على جواز عقد السلم، وجاء النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده، فما العاقبة بينهما؟

إن العاقلة بينهما تتبين بحسب تفسير النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده، وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في بيان المراد بالنهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده على أقوال<sup>(١)</sup>، وبيان ذلك:

**أولاً:** من رأى أن المراد به بيع العين المعينة التي ليست عند البائع، وهو رأي الشافعي، فإن الجهلة تكون بينهما منفكة، لأن النهي في الحديث وارد على العين المعينة، والسلم وارد على الموصوف المؤجل.

**ثانياً:** ملن حمل الحديث على عمومه في بيع كل ملا ليس عند البائع، وهو رأي الجمهور، خص السلم من هذا العموم بالنصوص الواردة فيه، فيكون النهي عن بيع «ما ليس عندك» من العام المخصوص.

**ثالثاً:** ملن جعل العندية في النهي عن بيع "ما ليس عندك" عندية الحكم والتمكين، وأن المراد ما لم يكن البائع على ثقة ملن توفيته في العادة، فإدخال في النهي، وللو كان المبيع مؤجلاً، وهو ما اختاره شيخ الإسلام وابن القيم.

فيكون النهي عن بيع "ما ليس عندك" من العام الذي أريد به الخصوص<sup>(٢)</sup>. وهذا هو ملا ظهر لي على ما تقدم تقريره في مسائل البحث.

قال ابن القيم: «قد ظن طائفة أن بيع السلم مخصوص من النهي عن بيع ما ليس عنده، وليس هو كما ظنوه، فإن السلم يرد على أمر مضمون في الذمة ثابت فيها، مقدور على تسليمه عند محله.

(١) تقدم "ص ٣٩٦".

(٢) ينظر: أحاديث البيوع المنهي عنها "ص ١٧٩".



ولا غرر في ذلك ولا خطر، بل هو جعل المال في ذمة المسلم إليه، يجب عليه أدائه عند محله، فهو يشبه تأجيل الثمن في ذمة المشتري.

فهذا شغل لذمة المشتري بالثمن المضمون، وهذا شغل لذمة البائع بالمبيع

المضمون، فهذا لون، ويبيع ما ليس عنده لون<sup>(١)</sup>.

**الصورة الأولى:** المراجعة التي تنبني على المواعدة والالتزام بالوفاء بها بالاتفاق بين الطرفين، قبل حيازة المصرف للسلعة واستقرارها في ملكه. فاختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

**القول الأول:** جواز هذه المراجعة. وهذا ما انتهى إليه مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد بدبي، ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني المنعقد بالكويت<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** تحريم هذه المراجعة. وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٣)</sup>، وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup>.

**الأدلة:**

**أدلة القول الأول:**

١. حديث «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٥)</sup>.

(١) زاد المعاد "٨١٠/٥ - ٨١١".

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي "١٠٦١/٥ - ١٠٦٢"، بحوث فقهية "٧٧/١".

(٣) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي "١٥٩٩/٥".

(٤) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية "١١٤/٧".

(٥) أخرجه الإمام أحمد، وابن ماجه: مسند أحمد "٣٢٧/٥"، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، برقم "٢٣٤٠"، والحديث حسنه النووي في الأربعين وابن الصلاح وابن رجب، ينظر: جامع العلوم والحكم "ص٣٠٤"، وصححه الألباني في إرواء الغليل "٤٠٣/٣".

وجله الدلالة: أن في الإلزام بالمواعدة في بيع المراجعة منعاً من الإضرار بالمصرف والعميل، فقلد يأتي المصرف بالسلعة على الوصف المشترك ثم يبدو للعميل عدم أخذها، وقلد يكون الحال على النقيض بأن يستغل المصرف حاجة العميل للسلعة مما يسبب في إيقاع الضرر له<sup>(١)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: أنه اجتهد في مقابلة عموم النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده، وبيع السلعة قبل قبضها.

الثاني: أن رفع الضرر يمكن بطرق أخرى مروعة كشرط الخيار مثلاً، فلا يتعين الإلزام بالمواعدة طريقاً لرفع الضرر لما يترتب عليه من محذور شرعي<sup>(٢)</sup>.

٢. أن الحاجة داعية إلى مثل هذه المعاملة كلما دعت إلى السلم والاستصناع، واغتفر ما يعتريهما من غرر تقديراً للحاجة، والحاجة هنا اتساع رقعة التعامل وتضخم رؤوس الأموال<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مجلة المجمع "١١٠٤/٥".

(٢) ينظر: إعلام الموقعين "٢٩/٤"، مجلة البحوث الإسلامية "٢٥٩/٧٣".

(٣) ينظر: فقه النوازل "٩٦/٢".

ونوقش: بأنه اجتهاد في مقابلة النص<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

١. أن في هذا العقد بيع على سلعة مقدرة التملك للمصرف بربح قبل أن يملك المصرف السلعة ملكاً حقيقياً، إذ الإلزام أبرز خصائص العقد، والعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني<sup>(٢)</sup>.
  ٢. عموم الأحاديث التي نصت على النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده.
  ٣. عموم الأدلة التي نعت عن بيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه.
- فإذا كانت النصوص صريحة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن

بيع ما لم يقبض، وأن العلة عدم تمام الاستياء والاستقرار في ملك المشتري، فكيف يجوز للمصرف أن يبيع ما لم يملك أصلاً ويصافق ويربح فيه، فملكه تقديري لا حقيقي، واستيأؤه عليه تقديري لا حقيقي، فالمنع من هذا يكون من باب الأولى<sup>(٣)</sup>.

### الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، لقوة دليلهم، وإمكان مناقشة دليل المخالف.

الصورة الثانية: المراجعة التي تنبني على التواعد بين الطرفين غير الملزم.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: تحريم هذه المراجعة. وبه قال الشيخ محمد العثيمين<sup>(٤)</sup>.

(١) فقه النوازل "٩٦/٢".

(٢) ينظر: بحوث فقهية "٧٢/١"، فقه النوازل "٩١/٢".

(٣) فقه النوازل "٩٣/٢".

(٤) ينظر: الشرح الممتع "٢٢٤/٨".

القول الثاني: جواز هذه المراجعة. وبه قال جمهور أهل العلم من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٤)</sup>.

### الأدلة:

#### دليل القول الأول:

أن في هذا تحايلاً على الربا، فالمصرف يشتري السلعة لبيعها بأكثر إلى العميل، وليس له قصد في اشترائها ابتداءً<sup>(٥)</sup>.

ونوقش هذا الدليل: بأن المصرف يشتري حقيقة وليس من شرط الرء الاستهلاك أو الاقتناء، بل من مقاصده الربح كما هو عمل التجارة<sup>(٦)</sup>.

#### أدلة القول الثاني:

١. قوله تعالى: ﴿... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وجله الدلالة: أن هذه المعاملة داخلية في عموم ملاحل الله من البيع.

٢. أن الأصل في المعاملات الحل، إلا ما قام الدليل على تحريمه<sup>(٧)</sup>.

٣. أنه ليس في هذه الصورة التزام بالوعد بالعقد، أو بالتعويض عن الضرر لو هلك السلعة فا ضمان على العميل، فالمصرف يخاطر برء السلعة

ونسبه د. محمد الأشقر إلى الخنابلة لما فهمه من قول ابن قدامة: «إن الخيل كلها محرمة غر جائزة في شيء من الدين، وهو أن يظهر عقداً مباحاً يريدان به محرماً مخادعة وتوسلاً إلى فعل ما حرم الله». المغني "١٩٤/٤". ينظر: بحوث فقهية "١٠١/١".

(١) ينظر: المخارج في الخيل "ص٣٧".

(٢) ونص المالكية في هذه الصورة على الكراهة، فإن ذكر العاقد مقدار الربح فإنه يكون حراماً. ينظر: الشرح الكبير "٨٨/٣"، منح الجليل "١٠٣/٥".

(٣) ينظر: الأم "٣٩/٣".

(٤) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي "١٥٩٩/٥". وهو رأي الشيخ عبد العزيز بن باز، ينظر: مجلة البحوث الإسلامية "٥٣/٧".

(٥) ينظر: الشرح الممتع "٢٢٤/٨".

(٦) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية "٢٦١/٧٣".

(٧) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية "٥٣/٧".

لنفسه، وهو على غر يقين ملن شراء العميل لها بربح، فلو عدل أحدهما عن رغبته فلا إلزام، ولا يترتب عليه أي أثر، فهذه الدرجة من المخاطرة هي التي جعلتها في حيز الجواز<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

الراجح -والله أعلم- هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، لقوة دليلهم، ولإمكان مناقشة دليل المخالف.

ووجه ربط مسألة بيع المراجعة للآمر بالشراء بالحديث -مدار البحث- تطبيقات عدد من البنوك الإسلامية التي تبيع السلعة وهي في ملك البائع الأول دون حيازة لها، وهي الصورة الأولى المتقدمة من هذا العقد، وهي نفس القصة التي كانت سبباً لورود الحديث والتي سأل عنها حكيم بن حزام رضي الله عنه .

### المطلب الثاني

#### عقود المستقبلات

العقود المستقبلية: هلي عقود يتم الاتفاق فيها على الشيء المبيع وسعره وكميته عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم المبيع ودفع الثمن في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

فالعقد يبرم وقت الاتفاق، ويكون لازماً لطرفيه، يجب عليهما تنفيذ مقتضاه في التاريخ المتفق عليه.

ووصف العقد بالمستقبل منظور فيه إلى وقت تنفيذه، لا إلى وقت إبرامه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: بحوث فقهية " ١٠٣/١"، فقه النوازل " ٩٠/٢".

(٢) ينظر: أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة " ٩٢٣/٢".

(٣) ينظر: أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة " ٩٢٣/٢"، بحوث في قضايا فقهية معاصرة "ص ١٣١".

والذين يتعاملون في سوق المستقبلات لا يقصدون شراء السلع أو بيعها، وإنما يقصدون الحصول على فرق سعري البيع والراء فحسب. ففي هذه المعاملة بيع لما لا يملكه الإنسان، فهو استرباح دون التجارة الحقيقية، وربح لما لا يضمن، وهذان محرمان بالنص. وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي:

«إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجري على المكشوف -أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع- بالكيفية التي تجري في السوق المالية "البورصة" غر جائزة شرعاً، لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك، اعتماداً على أنه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد المحدد، وهذا منهي عنه شرعاً لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تبع ما ليس عندك»، وكذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن تباع السلع حيث تتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### التورق المنظم

التورق المنظم: هو قيام البائع "المصرف" بترتيب عملية التورق للمشتري، بحيث يبيع سلعة على المتورق بثمن آجل، ثم ينوب البائع عن المشتري ببيع السلعة نقداً على طرف آخر، ويسلم الثمن النقدي للمتورق<sup>(٢)</sup>. وسمي منظماً لما تقوم عليه هذه المعاملة من تنظيم بين أطراف عدة. فالعميل يوكل المصرف في بيع السلعة قبل أن يملكها العميل، والمصرف متفق مسبقاً مع المشتري النهائي لإتمام شراء السلعة بثمن محدد. فالعميل في نفس العقد الذي يشتري فيه السلعة من المصرف يوكل المصرف في بيعها قبل أن يملكها.

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي "ص ١٢٣".

(٢) ينظر: قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي "ص ٣٨٠".

فهذا يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده.

## المطلب الرابع

### بيع حق التقدم لصندوق التنمية العقاري

صورتهما: أن يستحق شخص قرضاً من الصندوق العقاري<sup>(١)</sup> ولعدم حاجته له يعتمد إلى المعاوضة عنه.

فيعاوض صاحب القرض شخصاً آخر يرغب براء حق التقدم في الصندوق على مبلغ معين مقابل هذا التنازل<sup>(٢)</sup>.

**تكيفها:** ألما ملن بيع حق الانتفاع، وهو حق لا تصلح المعاوضة عليه. قال ابن القيم في الفرق بين حق المنفعة وحق الانتفاع: «تمليك المنفعة شيء، وتمليك الانتفاع شيء آخر، فالأول يملك به الانتفاع والمعاوضة، والثاني يملك به الانتفاع دون المعاوضة»<sup>(٣)</sup>.

وقد صدرت فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة العربية السعودية<sup>(٤)</sup>، وبه أفتى الشيخ محمد العثيمين<sup>(٥)</sup>، من أن المعاوضة علن حق التقدم لصندوق التنمية العقاري لا تجوز قبل بناء المسكن ونزول القرض.

وذلك لأنها من المعاوضة عما لا يملك المعاوز. فهذا يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده.

(١) وهو جهة حكومية تقرض المواطنين بأقساط ميسرة لغرض البناء .

(٢) ينظر: بحوث ندوة المعاوضات على الحقوق والالتزامات "ص٥٤".

(٣) بدائع الفوائد "٤/٥"، وينظر في الفرق بينهما كذلك: الفروق للقرافي "١/٣٣٠".

(٤) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة "١١٩/١٤"، "٤٣٧/٢٣".

(٥) وقد كيفها الشيخ على ألما من حق الانتفاع الذي لا يجوز المعاوضة عليه. ينظر: لقاء الباب المفتوح "١٣/٩٧"، "٢١/٢٠٤".

## الخاتمة

وفي نهاية البحث أخلص ما توصلت إليه من نتائج:

١. أن العنديلة في الحديث يراد بها عندية الحكم والتمكين، بأن يكون المبيع حاضراً قريباً، أو في حوزة البائع وإن كان بعيداً.
٢. أن علة النهي في الحديث هي عدم قدرة البائع على تسليم المبيع.
٣. أن النهي الوارد في بيع الإنسان ما ليس عنده يشمل صوراً:
- أ " بيع العين المعينة المملوكة لبائعها إذا كان يعجز عن تسليمها.
- ب " بيع العين المعينة المملوكة لغير البائع وقت العقد، ويستثنى من ذلك بيع الفضولي إذا أجاز له المالك.
- ج " السلم الحال في الذمة إذا لم يكن عند البائع ما يوفيه.
٤. أن بيع السلم المؤجل غر داخل في النهي، لأن البائع على ثقة من توفيته في العادة، والنهي في الحديث من العام الذي أريد به الخصوص.
٥. أن مسألة البحث أصل كبير يخرج عليه كثير من المسائل المعاصرة.

## التوصيات:

وبعد خوض غمار هذه المسألة التي تعتبر من المسائل الجوهرية في فقه المعاملات المالية أوصي بأهمية دراسة النصوص المتعلقة بالمعاملات المالية دراسة تأصيلية، لمعرفة دلالاتها، وما يمكن أن يدخل فيها من صور، وما تشتمل عليه من مسائل تكون أصلاً في الفقه المعاصر.

والحمد لله رب العالمين.



## فهرس المصادر والمراجع

١. أحاديث البيوع المنهي عنها، للدكتور خالد الباتلي، دار كنوز

إشبيليا، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٢. أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، للدكتور مبارك

السليمان، نر دار كنوز إشبيليا - الرياض.

٣. اختيارات شيخ الإسلام الفقهية، للدكتور عبد الله آل سيف، نشر

كنوز إشبيليا - الرياض.

٤. إرشاد الفحول، لأبي علي الشوكاني، تحقيق أحمد عناية، نر الكتاب

العربي - بيروت.

٥. إرواء الغليل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي -

بيروت ١٤٠٥هـ.

٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق طه سعد، نر دار

الجيل - بيروت ١٩٧٣م.

٧. الأم، للإمام أبي عبد الله الشافعي، نر دار المعرفة - بيروت.

٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسن المرداوي، نر

دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٩. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد

تامر، نر دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠. بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، مجموعة مؤلفين، نر دار

النفائس - عمان.

١١. بحوث في قضايا فقهية معاصرة، لمحمد تقي العثماني، نر دار القلم

- دمشق.

١٢. بحوث ندوة المعاوضات على الحقوق والالتزامات، صدرت عن

موقع الفقه الإسلامي،

١٤٣١هـ.

١٣. بدائع الصنائع في ترتيب الرائع، لعلاء الدين الكاسلاني، نر دار

الكتاب العربي - بيروت.

١٤. بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق علي العمران، نر دار عالم الفوائد

- مكة المكرمة.

١٥. تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا النووي، تحقيق عبد الغني الدقر،

نشر دار القلم - دمشق

١٤٠٨هـ.

١٦. تحفة الأحوذى برح جامع الترمذى، لأبي العلا المباركفوري، دار

الكتب العلمية - بيروت.

١٧. التعريفات، لعللي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الإياري، نر دار

الكتاب العربي - بيروت

١٤٠٥هـ.

١٨. تفسر آيات أشكلت، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز

الخليفة، نر مكتبة الرشد - الرياض ١٤١٥هـ.

١٩. التمهيد لملا في الموطأ ملن المعاني والأسانيد، لأبي عمر ابن عبد البر،

تحقيق مصطفى العدوي - نر مؤسسة قرطبة.

٢٠. تهذيب السنن، حاشية على سنن أبي داود لابن القيم، نر دار الكتب

العلمية - بيروت

١٤١٥هـ.

٢١. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي، تحقيق هشام سلمر،

نر دار عالم الكتب

- الرياض.

٢٢. الحاوي، لأبي الحسن الماوردي، نر دار الفكر - بروت.

٢٣. الدر المشور، لجال الدين السيوطي، نر دار الفكر - بروت

١٩٩٣م.

٢٤. الذخرة، لشهاب الدين القرافي تحقيق محمد حجي، دار الغرب -

بروت ١٩٩٤م.

٢٥. الرسالة، لأبي عبدالله الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، نر دار الكتب

العلمية - بروت.

٢٦. روضة الطالبين، لأبي زكريا النووي، نر المكتب الإسلامي - بروت

- ١٤٠٥هـ

٢٧. زاد المعاد في هادي نخل العباد، لابن القيم، تحقيق شليبي

الأرنأوط، نلر الكتاب الإسلامي - بروت.

٢٨. سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نر دار الفكر -

بروت.

٢٩. سنن أبي داود، نر دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٠. سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر البيهقي، تحقيق محمد عطا، نر دار

الباز، مكة المكرمة

١٤١٤هـ.

٣١. سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، نر دار إحياء التراث

العربي - بيروت.

٣٢. سنن النسائي، "مع شرح السيوطي وحاشية السندي"، نر دار

المعرفة - بيروت.

٣٣. شرح السنن، للإمام البغوي، تحقيق زهر الشاويش، نشر دار المكتب

الإسلامي - بيروت.

٣٤. شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا النووي المسمى "المنهاج"، نر دار

إحياء التراث العربي

- بيروت.

٣٥. شرح فتح القدير، لكمال الدين ابن الهمام السيواسي، نر دار الفكر

- بيروت.

٣٦. الشرح الكبير، لأبي البركات الدردير.

٣٧. الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ ابن عثيمين، نر دار ابن

الجوزي - الدمام.

٣٨. صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير -

بيروت.

٣٩. صحيح مسلم، نر دار الجليل - بيروت.

٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، نر المكتب الإسلامي.

٤١. الغرر وأثره في العقود، للدكتور الصديق الضير، سلسلة صالح

كامل للرسائل الجامعية ط٢.

٤٢. فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة، جمع أحمد الدويش، نر دار

العاصمة - الرياض.

٤٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، نر دار

المعرفة - بيروت.

٤٤. الفروق، لأبي العباس القرافي، تحقيق خليل منصور، نر دار الكتب

العلمية - بيروت.

٤٥. فقه النوازل، للشيخ بكر أبوزيد، نر الرسالة - بيروت.

٤٦. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القرواني، لأحمد النفراوي،

تحقيق رضا فرحات، نر مكتبة الثقافة.



٤٧. قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، للدكتور سامي السويلم، نر

دار كنوز إشبيليا

- الرياض.

٤٨. قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، تصدر

علن رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

٤٩. الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد ابن قدامة، نر المكتب

الإسلامي - بيروت.

٥٠. لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، نر دار صادر - بيروت.

٥١. المبسوط، لأبي بكر السرخسي، تحقيق خليل الميس، نر دار الفكر -

بيروت.

٥٢. مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٥٣. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تصدر  
علن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
٥٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، نر دار الفكر -  
بيروت ١٤١٢هـ.
٥٥. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع ابن قاسم العاصمي،  
نر دار ابن تيمية  
- مصر.
٥٦. مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز، جمع الدكتور محمد  
الشويعر، نر الرئاسة العامة للإفتاء - الرياض ١٤٢٧.
٥٧. المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا النووي، نر دار الفكر -  
بيروت.
٥٨. -المحرر في الفقه، لأبي البركات مجد الدين بن تيمية، نر مكتبة  
المعارف- الرياض.
٥٩. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، مع التلخيص  
للذهبي، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٠. مسند الإمام أحمد، نر قرطبة - القاهرة.
٦١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للمقري الفيومي، نر المكتبة  
العلمية - بيروت.
٦٢. المطلع على أبواب المقنع، لأبي عبد الله البعلي، تحقيق محمد بشر  
الأدلي، نر المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠١هـ.
٦٣. معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، نر  
مطبعة السنة المحمدية  
- مصر.

٦٤. المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، نر مكتبة العلوم والحكم - الموصل.
٦٥. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب الربيعي، نر دار الفكر - بيروت.
٦٦. المغني في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد ابن قدامة، نر دار الفكر - بيروت.
٦٧. المنتقى في شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، نر دار الكتاب العربي - بيروت.
٦٨. منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد عlish، نر دار الفكر - بيروت ١٤٠٩هـ.
٦٩. المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق الشرازي - بيروت.
٧٠. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبدالله الخطاب، تحقيق زكريا عمران، نر دار عالم الكتب.
٧١. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لأبي علي الشوكاني، نر إدارة الطباعة المنيرية.

## محتويات البحث:

المقدمة.....	٣٧٩
المبحث الأول: المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده، ودلالاته.....	٣٨٤
المطلب الأول: المستند الشرعي لتحريم بيع الإنسان ما ليس عنده.....	٣٨٤
المطلب الثاني: دلالات النص الشرعي لبيع الإنسان ما ليس عنده.....	٣٨٧
المبحث الثاني: صور بيع المعين المندرجة تحت الحديث.....	٣٩٣
المطلب الأول: بيع المعين المملوك لبائعه، المعجوز عن تسليمه.....	٣٩٣
المطلب الثاني: بيع المعين غر المملوك لبائعه.....	٣٩٧
المبحث الثالث: صور بيع الموصوف المندرجة تحت الحديث.....	٤٠٤
المطلب الأول: بيع الموصوف في الذمة بيعاً مؤجلاً.....	٤٠٤
المطلب الثاني: بيع الموصوف في الذمة بيعاً حالاً.....	٤٠٦
المطلب الثالث: العاقبة بين بيع السلم وبيع الإنسان ما ليس عنده.....	٤١١
المبحث الرابع: تطبيقات معاصرة.....	٤١٣
المطلب الأول: بيع المراجعة للأمر بالراء.....	٤١٣
المطلب الثاني: عقود المستقبلات.....	٤١٨
المطلب الثالث: التورق المنظم.....	٤١٩
المطلب الرابع: بيع حق التقدم لصندوق التنمية العقاري.....	٤٢٠
المطلب الخامس: بيع المنحة.....	٤٢١
الخاتمة.....	٤٢٢
فهرس المصادر والمراجع.....	٤٢٤